

مفهوم عصمة الرسل صلوات الله عليهم

وإثبات حالاتها بين القول بالتعميم والتخصيص

العلامة محمد علي فركوس

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

فالقرآن الكريم نصّ في آياتٍ متعدّدةٍ على أنّ النبوةَ نعمةٌ ربّانيةٌ ومنحةٌ إلهيةٌ خاصّةٌ، كما قال تعالى: **(أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَاعِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا)** [مريم: ٥٨]، فليس - في الأنبياء والرسل - شيءٌ من خصائص الربوبية ولا صفات الألوهية، بل هم يتبرأون من الحول والطول، ويعتصمون بالله الواحد الأحد، حبّاهم الله بالكمال في صورهم الظاهرة، وأخلاقهم الباطنة، وعقولهم الراجحة، وغيرها ممّا أنعم الله عليهم بهمّن المواهب والقدرات والسجايا، ووفّقهم بها لتحقيق العبودية لله ربّ العالمين.

وقد خصّهم الله تعالى بميزة الوحي والعصمة وغيرهما دون سائر البشر، غير أنّ موضوع عصمة الرسل والأنبياء عليهم السلام يدور في محورين متداخلين:

الأول: بين تعظيم الأنبياء والرسل وتوقيرهم وتعزيرهم مع إثبات العصمة لهم وهو موقف الأمة الإسلامية، وبين مطاعن اليهود والنصارى فيهم ورميهم بالكبائر والفواحش والعظائم.

الثاني: بين عصمة قاصرة على التبليغ وعصمة من الكبائر دون الصغائر، وبين عصمة عامّة شاملة وعوارض بشرية لا تقدر في العصمة.

فمعتقد أهل السنّة والجماعة ثجاء الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم - في باب العصمة - هو الإيمان بأنهم معصومون من الكبائر، وأمّا الصغائر فقد تقع منهم بمقتضى بشريّتهم، والكتاب والسنّة يدلّان على ذلك - كما سيأتي تفصيله - علماً أنه إذا لم يعصمهم الله من صغائر الذنوب فقد عصمهم من الإصرار عليها؛ فإنهم لا يُقرّون عليها، بل يُوقفون للتوبة والإنابة

أَنْزَلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ١٣٦ فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (١٣٧) [البقرة]»^(١).

ثانياً: العصمة من كبائر الذنوب:

نَقَلَ القرطبيُّ - رحمه الله - الإجماع على أَنَّ الأنبياء والرُّسُلَ معصومون من كبائر الذنوب ومن كُلِّ رذيلةٍ فيها شَيْنٌ ونقصٌ^(٢)، لكنَّ يابى اليهود والنصارى إِلَّا أَنْ يطعنوا في خيرة خَلْقِ الله وأصفيائه، ويَجْرَحُوهم بالعظائم، وينسبوا إليهم ما نَزَّههم اللهُ عنه وصانهم منه، بل إنَّ كُتُبهم المحرَّفة من التوراة والإنجيل عاجَّةٌ بالقبايح، ترمي رُسُلَ اللهِ وأنبياءه بالمخازي والكبائر والإثم والفواحش - تعالى اللهُ عمَّا يقولون عُلوًّا كبيرًا -.

وممَّا ينسبه اليهود للأنبياء والرُّسُلِ من أوصافٍ وأعمالٍ قبيحةٍ:

- أنَّ إبراهيم عليه السلام قدَّم سارةَ إلى فرعون حتَّى ينال الخيرَ بسببها.

- وأنَّ لوطاً عليه السلام شربَ خمرًا حتَّى سكر، ثمَّ قام على ابنتَيْه فزنى بهما واحدةً بعد الأخرى.

- وأنَّ يعقوب عليه السلام سرقَ مواشِي من حميه، وخرَجَ بأهله خلسةً دون أن يُعلمه.

- وأنَّ داود عليه السلام زنى بزوجة رجلٍ من فُؤاد جيشه، ثمَّ دبَّرَ حيلةً لقتلِ الرجلِ فقتل، وبعد ذلك أخذَ داودَ الزوجةَ وضمَّها إلى نساءه، فولدت له سليمانَ عليه السلام.

- وأنَّ سليمان عليه السلام ارتدَّ في آخر عمره وعبَدَ الأصنامَ وبنى لها المعابدَ.

- وأنَّ هارون عليه السلام صنَّعَ عجلًا وعبَّده مع بني إسرائيل.

- وأنهم افتروا على مريم عليها السلام وعلى ابنها عيسى عليه السلام بهتانًا عظيمًا.

وأما النصارى فنسبوا الألوهيةَ لعيسى ابن مريم عليهما السلام، وأنه جاء ليُخلصَ الناسَ من خطيئة أبيه آدمَ وَيُفدِيَ البشرَ بنفسه، وأنَّ عيسى عليه السلام من نسلِ سليمان بن داود، وأنَّ جدَّهُم: فارض الذي هو من نسلِ الزنا من يهوذا بن يعقوب، وأنَّ عيسى عليه السلام أهان أمَّهُ وسط جمع من الناس، وشهدَ عيسى على جميع الأنبياء الذين قاموا في بني إسرائيل أنهم سُرَّاقٌ ولصوصٌ، وغير ذلك من الأوصاف القبيحة المُخزِية^(٣).

ولا يخفى أن أنبياء الله ورُسُلَه الأطهارَ بريئون كُلِّ البراءة ممَّا نُسِبَ إليهم؛ فهُم أذكى الناس وأفضلهم وأكملهم، يستحيل وقوعهم في كبائر الذنوب والآثام بحالٍ مِنَ الأحوال؛ لأنهم معصومون مِنْ ذلك بإجماع الأمة - كما تقدّم -.

ثالثاً: عوارض بشرية لا تفتح في العصمة ولا تناقض النبوة والرسالة:

ذكرت نصوص الكتاب والسنة ما انتاب بعض الأنبياء والرسل مِنْ عوارض إنسانية عادية كالخوف والغضب والنسيان والخطأ، تُوهم بظاهرها بأنهم ارتكبوا ما يُخل بعصمتهم، وليس الأمر كذلك، بل هي عوارض بشرية طبيعية وأمور فطرية جلية لا تتنافى مع العصمة بحالٍ.

ومِنْ أمثلة ذلك:

(١) **عارضُ الخوف:** كالذي حَدث لإبراهيم عليه السلام مع ضيوفه الذين لم يعلم بأنهم ملائكة تشكّلوا على هيئة بشرية، فلمّا رأى أيديهم لا تمتدُّ إلى الطعام المقدّم لهم خاف منهم، وظنّ أنهم أتوه بشراً ومكروه، وذلك قبل أن يعرف أمرهم، قال تعالى: **(فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ ٧٠)** [هود].

وكذلك موسى عليه السلام لمّا أمره ربُّه أن يُلقِيَ عصاه حين كلمه، فألقاها فإذا هي حيّة تهتزُّ وتسعى سعياً شديداً ولها صورة مهيلة؛ استولى على موسى عليه السلام الروح في قلبه وولّى هارباً خائفاً؛ فقال الله له: **(يُمُوسَى أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْأَمِينِينَ ٣١)** [القصاص].

وفي حادثة يوم الزينة مع السحرة عندما ألقوا حبالهم وعصيهم خيلَ إلى موسى عليه السلام مِنْ سحرهم البليغ أنها تسعى؛ **(فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ٦٧)** [طه]؛ فالخوف الطبيعي هو مِنْ مقتضى الخُلقة البشرية، فضلاً عن خوفه - أيضاً - على الناس أن يفتنهم السحرة بسحرهم ويغترّوا به قبل أن يُلقِيَ ما في يده، وإلا فموسى جازمٌ بوعد الله ونصره.

(٢) **عارضُ الغضب:** وبدلُ على هذا العارض الفطريّ ما حَدث لموسى عليه السلام بعد أن تمّ ميقاتُ ربِّه: رجَعَ إلى قومه فوجدَهم قد ضلُّوا باتِّخاذِ العجلِ إلهاً فعبدوه مِنْ دون الله؛ فامتلاً موسى عليه السلام غضباً وغيظاً عليهم، قال تعالى: **(وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِيفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعْجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاخَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ)**

وسلم في الأقوال البلاغية، وأجابوا عن الظواهر الواردة في ذلك، وإليه مال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني، والصحيح الأول؛ فإن السهو لا يُناقض النبوة، وإذا لم يُقرَّ عليه لم يحصل منه مفسدة، بل تحصل فيه فائدة، وهو بيان أحكام الناسي وتقرير الأحكام»^(٧)، وقال ابن حجر - رحمه الله -: «وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الأفعال، قال ابن دقيق العيد: وهو قول عامة العلماء والنظار، وشدت طائفة فقالوا: لا يجوز على النبي السهو، وهذا الحديث يرد عليهم؛ لقوله صلى الله عليه وسلم فيه: «أنسى كما تنسون»، ولقوله: «فإذا نسيت فذكروني» أي: بالتسبيح ونحوه»^(٨).

قلت: ويدل عليه - أيضاً -:

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة ذي اليمين قال: «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذى صلاتي العشي، إمّا الظهر وإمّا العصر، فسلم في ركعتين، ثم أتى جذعاً في قبلة المسجد فاستند إليها مغضباً، وفي القوم أبو بكر وعمر، فهابا أن يتكلما، وخرج سرعان الناس: فصرت الصلاة، فقام ذو اليمين فقال: «يا رسول الله، أفصرت الصلاة أم نسيت؟» فنظر النبي صلى الله عليه وسلم يمينا وشمالا فقال: «ما يقول ذو اليمين؟» قالوا: «صدق، لم تصل إلا ركعتين»، فصلى ركعتين وسلم، ثم كبر، ثم سجد، ثم كبر فرفع، ثم كبر وسجد، ثم كبر ورفع»^(٩).

- وحديث ابن مسعود رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا، فلما سلم قيل له: «أزيد في الصلاة؟» قال: «وما ذاك؟» قالوا: «صليت خمسا»، فسجد سجدتين»^(١٠).

٤) عارض الخطأ في الاجتهاد في المصالح الدنيوية وأمور الحروب والقضاء:

لا يقدح في الأنبياء والرسل ما كان صادرا منهم بمقتضى الخبرة البشرية المستفادة من التجارب الخاصة في الحياة، كالزراعة والتجارة والصناعة ووصف الدواء ونحو ذلك مما يتعلّق بالمصالح الدنيوية وتدبير الحروب، وقد ذكر ابن حزم والشوكاني وغيرهما الإجماع على جواز اجتهاد الأنبياء فيها^(١١)، بدليل وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم، حيث صالح غطفان مقابل ثلث ثمار المدينة، ولم تتم هذه المصالحة بسبب موقف أهل المدينة^(١٢).

كما يدلُّ على الاجتهاد في الأمور الدنيوية: حديث أنس وعائشة رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِقَوْمٍ يُقْفَحُونَ، فَقَالَ: «لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلَحَ»، قَالَ: فَخَرَجَ شَيْصَاءً، فَمَرَّ بِهِمْ فَقَالَ: «مَا لِنَخْلِكُمْ؟» قَالُوا: «قُلْتَ: كَذَا وَكَذَا»، قَالَ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»^(١٣).

أما الخطأ في إصابة الحق في الاجتهاد القضائي فمن ذلك: ما حدث في قصة الحرث التي حكَّم فيها داود عليه السلام: أنه لما اعتدت غنم قوم على زرع آخرين فذهب صاحب الزرع والغنم يتخاصمان إلى داود عليه السلام ليحكم بينهما، ففضى بينهما في تلك القضية بعينها ولم يُصب فيها الحق، بل وفق الله ابنه سليمان عليه السلام إلى الحكم الموافق للصواب، قال تعالى: (وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ۗ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ۗ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا) [الأنبياء: ٧٨ - ٧٩]؛ ففي الآية دليل على أن الحاكم مطلقاً، نبياً كان أو غيره، قد يصيب - في حكمه - الحق والصواب وقد يخطئ في ذلك، وهو - في ذلك - ليس بملوم إذا أخطأ، بل مأجور على اجتهاده في ذلك الحق فيما طرَحَ عليه من القضايا والمسائل.

ويدلُّ عليه - أيضاً -: ما حكَّم به كلُّ من داود وسليمان عليهما السلام فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أنه سمع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «كَانَتِ امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا، جَاءَ الدِّئْبُ فَذَهَبَ بِأَبْنٍ إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ لِصَاحِبَتِهَا: «إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ»، وَقَالَتِ الْآخَرَى: «إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ»، فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى، فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَأَخْبَرَتَاهُ، فَقَالَ: «انْتَوْنِي بِالسِّكِّينِ أَشَقُّهُ بَيْنَهُمَا»، فَقَالَتِ الصُّغْرَى: «لَا تَفْعَلْ، يَرْحَمُكَ اللهُ، هُوَ ابْنُهَا»، فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى»^(١٤)، قال ابن حجر - رحمه الله -: «وفيه أن الحق في جهة واحدة، وأن الأنبياء يسوغ لهم الحكم بالاجتهاد وإن كان وجود النص ممكناً لديهم بالوحي، لكن في ذلك زيادة في أجورهم، ولعصمتهم من الخطأ في ذلك؛ إذ لا يُقَرُّون - لعصمتهم - على الباطل»^(١٥).

وقد بين النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا المعنى حقَّ البيان في حديث أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةً بِنَابِ حُجْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَدَقَ، فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنْ

النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ فَلْيَتْرِكْهَا»^(١٦)، قال ابن حجر - رحمه الله -: «وفيه أن المجتهد قد يخطئ؛ فيردُّ

به على مَنْ زَعَمَ أَنَّ كُلَّ مجتهدٍ مُصِيبٌ، وفيه أن المجتهد إذا أخطأ لا يلحقه إثمٌ، بل يُوجَر .. وفيه أنه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم كان يقضي بالاجتهاد فيما لم يُنزلْ عليه فيه شيءٌ، وخالف في ذلك قومٌ، وهذا الحديثُ مِنْ أصرح ما يُحتجُّ به عليهم، وفيه أنه ربَّما أدَّاهُ اجتهادهُ إلى أمرٍ فيحكم به، ويكون - في الباطن بخلاف ذلك، لكنَّ مثل ذلك لو وَقَعَ لم يُقرَّ عليه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم لثبوتِ عصمته»^(١٧).

٥) عرضةُ الأنبياء والرُّسُل لارتكاب الصغائر مع العصمة عن الإصرار عليها:

تقدَّم أنَّ الأنبياء والرُّسُل عليهم السلام معصومون في تحمُّل الرسالة وتبليغها ومن ارتكاب الكبائر، لكنَّ العصمة المطلقة غيرُ مُلزمةٍ لهم في كُلِّ شؤونهم وأعمالهم وأقوالهم وأحوالهم؛ فهُم عرضةٌ للمخالفات الصغيرة بوصفهم بشرًا، غيرَ أنهم يُفضَّلون سائرَ البشر ويمتازون عليهم بعدم إقرار الله تعالى لهم على مخالفاتهم وأخطائهم بعد صدورها منهم، بل يُنبِّههم إليها، وقد يُعاتبهم عليها تارةً، ويعصمهم - في كُلِّ الأحوال - من الإصرار على صغائر الذنوب، ويوقِّعهم للتوبة منها والأوبة والاستغفار، وهذا هو مذهبُ جماهير العلماء، ولم يُنقل عن السلف من الصحابة والتابعين والأئمَّة المهديين خلافةً، قال ابن تيمية - رحمه الله -: «القول بأنَّ الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قولُ أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتَّى إنه قولُ أكثر أهل الكلام، كما ذَكَر أبو الحسن الأمدِيُّ أنَّ هذا قولُ أكثر الأشعرية، وهو - أيضًا - قولُ أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمَّة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلَّا ما يُوافقُ هذا القول»^(١٨).

وعمدةُ جماهير العلماء على صحَّة مذهبهم ما يأتي:

- معصية آدم عليه السلام ربَّه وغوايته بمخالفته لأمره، واستجابته لدعوة الشيطان بأكله من الشجرة التي نهاه الله تعالى عن الأكل منها، فكان ذلك زلَّةً وَقَعَ فيها، قال تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^(١٢١) [طه]، وقال تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]، ويؤكد معصية آدم عليه السلام ربَّه: حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «حَاجَّ مُوسَى آدَمَ فَقَالَ لَهُ: «أَنْتَ الَّذِي أَخْرَجْتَ النَّاسَ مِنَ الْجَنَّةِ

بِذُنُوبِكُمْ وَأَشَقَّيْتَهُمْ»»، قَالَ: «قَالَ آدَمُ: «يَا مُوسَى، أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرِ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي - أَوْ قَدَّرَهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي؟-»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»^(١٩).

والمعلوم أنَّ معصية آدَمَ عليه السلام لم تكن عن عزمٍ أو قصدٍ تعمُدِ ارتكابِ ما نهاه اللهُ عن فعله، وإنما وقعت نسياناً منه لوصاية الله له وعهده إليه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَتْنَيْهِ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا ۝١١٥﴾ [طه].

لكنَّ الله تعالى ألهمَّ آدَمَ عليه السلام كلماتٍ يقولها وهي: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۝٢٣﴾ [الأعراف]؛ فاعترف آدَمُ عليه السلام بذنبه وسألَ اللهُ أن يغفر له فتابَ عليه ورحمه، قال تعالى: ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ۝٣٧﴾ [البقرة]، وهذا من رحمة الله بعباده أن وفقهم للتوبة وعفا عنهم وصفح؛ فليس لنا فيما عوتبوا عليه واستغفروا منه إلا حكاية لفظه في الكتاب والسنة، مع إجلالهم وتقديرهم والاعتراف بمكانتهم عند الله تعالى.

- سؤال نوح عليه السلام ربِّه في شأن ابنه الكافر الهالك في الطوفان، مع وعد الله بِنجاته ونجاة أهله، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنِّي وَأَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَكَمِينَ ۝٤٥﴾ [هود]، وعاتبه ربُّه على دُعائه ولأمه على سؤاله، وأعلمه بأنَّ نسبَ ابنه انقطع بكفره وإعراضه عن دعوة الله، مبيِّناً له أنَّ الصلَّةَ الدينية أقوى من الصلَّة الطينية، وأنه إذا انقطع النسبُ الروحي لم يُسرَّع به النسبُ الرِّجْمِي؛ ولهذا قال تعالى -مُعلِّماً نوحاً عليه السلام -: ﴿يُنُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ۝٤٦﴾ [هود]، ثمَّ تاب نوحٌ عليه السلام إلى الله واستغفر من عثرته التي لا علم له بأنها ذنبٌ ولم يكن ليقصدها، فقال: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۝٤٧﴾ [هود].

- نصره موسى عليه السلام للذي من شيعته وقومه على خصمه القبطي الذي ضربه موسى عليه السلام فأصابته ضربته منه مَفْتَلًا، ولم يتعمد موسى عليه السلام قتله، وإنما قصد صدَّ عدوانه، واعترف موسى عليه السلام بظلمه لنفسه، ورجع إلى الله تعالى ذاكراً خطأه، سائلاً الله العفو والغفران؛ فغفر اللهُ تعالى له، قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا

رَجُلَيْنِ يَفْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَعْنَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ ١٥ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ١٦ ﴿[القصص].

- تعجل داود عليه السلام في الحكم بين الخصمين، ففضى بينهما بعد أن سمع من أحدهما ولم يسمع من الطرف الآخر، والتعجيل بالحكم قبل الاستماع من الطرفين يعدُّ - في نظر الفقهاء - مخالفةً، فظنَّ داودُ عليه السلام أنَّ ما وَقَعَ له اختبارٌ لينتبه إلى ما صدرَ منه؛ ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ ٢٤ ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَازْفَىٰ وَحَسَنَ مَّآبٍ ٢٥﴾ [ص].

- فتنة سليمان عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ٣٤﴾ [ص]، وكأنت فتنته عليه السلام بسبب ترك قوله: «إن شاء الله» على ما جاء في الصحيحين^(٢٠)، فعند ذلك دعا سليمانُ عليه السلام ربَّه أن يغفر له ما حدث له من تقصير في شكر الله، وسأله أن يهبه ملكًا يستأثر به دون غيره، فاستجاب الله له، قال تعالى عنه: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ٣٥﴾ [ص].

- مغاضبة يونس عليه السلام وخروجه من قومه مُستعجلاً قبل أن يأذن الله له؛ فاستحقَّ اللوم والعتاب والتأديب الربَّاني؛ فالتقمه الحوثُ بأمر الله، وسار به في الظلمات في حفظ الله وهو في عُبابِ البحر - حيًّا - يسبحُ الله ويستغفره ويتوب إليه؛ فأنجاه الله تعالى وتاب عليه، قال تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذُهِبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ٨٧ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْعَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ٨٨﴾ [الأنبياء].

- عتاب الله تعالى نبيَّه محمَّدًا صلى الله عليه وسلَّم في مواطنٍ من القرآن منها: . معاتبه الله نبيَّه صلى الله عليه وسلَّم في عبوسه في وجه الأعمى: ابن أم مكتوم رضي الله عنه، وانشغاله عنه طمعًا في إسلام بعض صناديد قريش الذين أقبل عليهم صلى الله عليه وسلَّم يدعوهم إلى الله تعالى، قال تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ١ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ ٢ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَرْكَبُ ٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ٤ أَمَّا مَنْ اسْتَعْنَىٰ ٥ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّىٰ ٦ وَمَا عَلَيْكَ إِلَّا يَرْكَبُ ٧ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَىٰ ٨ وَهُوَ يَخْشَىٰ ٩ فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ١٠﴾ [عبس].

. نهى الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن يقول: «سأخبركم غداً» أي: سيفعل شيئاً في المستقبل إلا معلّقاً ذلك بمشيئة الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكِ غَدًا ۚ ۲۳ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ۲۳ - ۲۴].

. معاتبه الله نبيه صلى الله عليه وسلم في اجتهاده في أسرى بدرٍ وقبوله الفداء كما في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ لَوْ كَانَتْ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُخْرِجَ فِي الْأَرْضِ تَرْيُدُونَ عَرْضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۖ ٦٧ لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨].

. معاتبه الله نبيه صلى الله عليه وسلم في قبوله أعمار المتخلفين عن الغزو دون تمحيص هذه الأعمار، فصّدّ تمييز الصادق من الكاذب، قال تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَبْتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكٰذِبِينَ ۚ ٤٣﴾ [التوبة].

. معاتبه الله نبيه صلى الله عليه وسلم في تحريمه العسل على نفسه أو تحريمه بعض أزواجه في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التحریم].

وكان صلى الله عليه وسلم يتوب ويستغفر من كلّ ما عوتب فيه، والله تعالى عفا عنه وغفر له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر، قال تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۚ ١ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ۚ ٢ وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيمًا ۚ ٣﴾ [الفتح].

فهذه صورٌ وأمثلة من الصغائر منسوبةً للأنبياء والرسل نصّ القرآن الكريم على وقوعها منهم، مع مسارعتهم - بعدها - إلى التوبة والأوبة والاستغفار، كما سبق ذكره في الآيات التي تشهد على صحّة مذهب جماهير العلماء.

هذا، وقد ذهب الروافض^(٢١) وطائفة من أهل العلم إلى أنّ الأنبياء والرسل معصومون من الكبائر والصغائر جميعاً، وتمسكوا - في تقرير مذهبهم - بشبهتين متهافتنّين وهما:

الشبهة الأولى: ما ذكره القرطبي - رحمه الله - بقوله: «لأنّا أمرنا باتباعهم في أفعالهم وأثارهم وسيرهم أمراً مطلقاً من غير التزام قرينة؛ فلو جوزنا عليهم الصغائر لم يمكن الاقتداء بهم؛ إذ ليس كلّ فعل من أفعالهم يتميّز مقصده من القرينة والإباحة أو الحظر أو المعصية، ولا يصح أن يؤمر المرء بامتنال أمرٍ لعلّه معصية، لا سيّما على من يرى تقديم الفعل على القول إذا تعارضتا

مِنَ الْأُصُولِيِّينَ»^(٢٢)، هذا مِنْ جِهَةٍ، ولأنَّ الإجماع - مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى - معصومٌ مِنَ الخطِ
فالرسولُ أُولَى بالعصمة لعلَّو مرتبته.

وفدَّ ابنُ تيمية - رحمه الله - جزئيةً الشبهة الأولى بقوله: «ومعلومٌ أنَّ التأسِّيَ بهم إنما هو
مشروعٌ فيما أُقِرُّوا عليه دون ما نُهوا عنه ورجعوا عنه، كما أنَّ الأمر والنهي إنما تجب طاعتهم
فيما لم يُنسخ منه، فأما ما نُسخ من الأمر والنهي فلا يجوز جعله مأمورًا به ولا منهيًا عنه، فضلًا
عن وجوبِ اتِّباعه والطاعة فيه»^(٢٣).

هذا، وقد ردَّ ابنُ حجرٍ - رحمه الله - على احتجاجهم بأنه لو جاز وقوع الخطِ في حكمه لَلَزِمَ أمرُ
المكفَّين بالخطِ لثبوت الأمر باتِّباعه في جميع أحكامه بقوله: «إنَّ الأمر إذا استلزم إيقاع الخطِ
لا محذورٍ فيه؛ لأنه موجودٌ في حقِّ المقلِّدين؛ فإنهم مأمورون باتِّباع المفتي والحاكم ولو جاز
عليه الخطُ»^(٢٤)، وأما جزئيةُ الشبهة الثانية المتمثلة في استدلالهم بأولوية عصمة الرسول صَلَّى
الله عليه وسلَّم مِنَ الإجماع المعصوم فجوابه أنَّ «الإجماع إذا فُرِضَ وجوده دلَّ على أنَّ
مستندهم ما جاء عن الرسول؛ فرجع الاتِّباع إلى الرسول، لا إلى نفس الإجماع»^(٢٥).

الشبهة الثانية: أنَّ الذنوب تُنافي الكمال، وتُعَدُّ نقصًا مُخِلًا بمناصبِ الأنبياء والرُّسل، وقدحًا في
رتبتهم، وتوجبُ التنفيرَ مهما تاب التائبُ منها.

وقد أبطل ابنُ تيمية - رحمه الله - - أيضًا - هذه الشبهة بقوله: «فهذا إنما يكون مع البقاء على ذلك
وعدم الرجوع، وإلا فالتوبةُ النَّصوحُ التي يقبلها الله يرفع بها صاحبها إلى أعظمِّ ممَّا كان عليه،
كما قال بعضُ السلف: «كان داودُ عليه السلام بعد التوبة خيرًا منه قبل الخطيئة»، وقال
آخرُ: «لو لم تكن التوبة أحبَّ الأشياءِ إليه لَمَا ابتلى بالذنوب أكرمُ الخلقِ عليه»، وقد ثبت في
الصحيح حديثُ التوبة: «لَلَّهِ أَفْرَحُ بِتُوبَةِ عَبْدِهِ مِنْ رَجُلٍ نَزَلَ مَنْزِلًا» الخ^(٢٦). وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ
اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتُوبِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ٢٢٢﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَعَآمَنَ وَعَمَلَ
عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠].. والله تعالى لم يذكر في القرآن
شيئًا مِنْ ذلك عن نبيٍّ مِنَ الأنبياء إلا مقرونًا بالتوبة والاستغفار^(٢٧) كما تقدَّم مِنَ الآيات التي
تتأولت توبة آدمَ ونوحَ وموسى وداودَ وسليمانَ ويونسَ عليهم السلام.

فالحاصل: أنَّ النصوص شاهدةٌ بوقوع صغائر الذنوب والمخالفاتِ اليسيرة مِنَ الأنبياء والرُّسل
في مواضع كثيرة لا تقبل التأويلَ في جملتها، وقد أخبرهم الله بها وعاتبهم عليها؛ فاعترفوا بها

وَتَتَّصَلُوا مِنْهَا مُشْفِقِينَ مِنْهَا تَائِبِينَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ لِلتَّوْبَةِ، وَهُمْ بَعْدَهَا أَكْمَلُ مِنْهُمْ قَبْلَهَا.

وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يُخَلُّ بِمَكَانَتِهِمْ وَلَا يُزْرِي بِمَنَاصِبِهِمْ وَلَا يَقْدَحُ فِي أَقْدَارِهِمْ وَرُتَبِهِمْ، بَلْ اصْطَفَاهُمْ اللَّهُ وَهَدَاهُمْ وَمَدَحَهُمْ وَفَضَّلَهُمْ عَلَى عِبَادِهِ؛ فَهُمْ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ وَرُسُلُهُ الْأَصْفِيَاءُ الْأَبْرَارُ الْأَطْهَارُ؛ فَمَنْ رَمَاهُمْ - زورًا وبهتانًا - بالقبائح، أو طَعَنَ فِي أَعْرَاضِهِمْ بِالْعِظَائِمِ، أو وَصَفَهُمْ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِمْ تَنْقِصًا لِرُتَبِهِمْ وَأَقْدَارِهِمْ، أو نَسَبَ إِلَيْهِمُ الرِّزَايَا وَالرِّذَائِلَ مِمَّا هُمْ بَرِيئُونَ مِنْهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ أَدْيَةِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ؛ فَقَدْ تَوَعَّدَهُ اللَّهُ بِاللَعْنِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَعَدَّ لَهُ الْعَذَابَ الْمُهِينَ فِي الْآخِرَةِ، كَمَا أَخْبَرَ بِهِ تَعَالَى: **(إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ٥٧)** [الأحزاب]، بَلِ الْوَاجِبُ عَلَيْنَا التَّاسِّيُّ بِالرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ الْكِرَامِ فِي الْمَسَارَعَةِ إِلَى التَّوْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِنَابَةِ إِلَيْهِ، وَكَثْرَةَ اسْتِغْفَارِهِ، وَالتَّوَجُّهُ إِلَيْهِ، وَإِرْضَائِهِ - سُبْحَانَهُ - بِاسْتِيقَابِ الْعِبَادَاتِ وَفِعْلِ الْخَيْرَاتِ.

وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَإِخْوَانِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلِّمَ تَسْلِيمًا.

الجزائر في: ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٧ هـ

الموافق ل: ٣٠ مارس ٢٠١٦ م

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٠ / ٢٨٩).

(٢) في «تفسيره» (١ / ٣٠٨)، **وانظر:** «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤ / ٣١٩).

(٣) **انظر:** «الرُّسُلُ وَالرِّسَالَاتُ» لِلْأَشَقْرِ (١٠٤ - ١٠٦).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجِهَادِ» (٦ / ١٥٤) بَاب: إِذَا حَرَّقَ الْمُشْرِكُ الْمُسْلِمَ هَلْ يُحَرَّقُ؟ وَفِي «بَدءِ الْخَلْقِ» (٦ / ٣٥٦) بَاب: إِذَا وَقَعَ الدُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ، وَمُسْلِمٌ فِي «السَّلَامِ» (١٤ / ٢٣٨، ٢٢٩) بَابِ النَّهْيِ عَنِ قَتْلِ النَّمْلِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (٥ / ٢٦٧) بَاب: وَمِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ، وَأَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١ / ٢٥١، ٢٩٩، ٣٧١)، وَابِيهِقِي فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (٣٢٤)، مِنْ طُرُقٍ عَنِ أَبِي

هريرة رضي الله عنه. قال الترمذي: «حسنٌ صحيحٌ»، وصحَّه الألبانيُّ في «ظلال الجَنَّة» رقم: (٢٠٤، ٢٠٥) وفي «صحيح الجامع» (٤٨ / ٥).

(٦) أخرجه البخاريُّ في «الصلاة» (٥٠٣ / ١) باب التوجُّه نحو القِبلة حيثُكان، ومسلَّم في «المساجد ومواضع الصلاة» (٦١ / ٥) باب السهوفي الصلاة والسجود له، مِنْ حديثِ عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه.

(٧) «شرح مسلم» للنووي (٦١ / ٥).

(٨) «فتح الباري» لابن حجر (٥٠٤ / ١).

(٩) أخرجه البخاريُّ في «السهو» (٩٩ / ٣) باب مَنْ يُكثِرُفي سجدتَي السهو، ومسلَّم في «المساجد ومواضع الصلاة» (٦٧ / ٥) باب السهو في الصلاة والسجود له.

(١٠) أخرجه البخاريُّ في «السهو» (٩٣ - ٩٤ / ٣) باب: إذا صَلَّى خمسًا، ومسلَّم في «المساجد ومواضع الصلاة» (٦٤ / ٥) باب السهو في الصلاة والسجود له.

(١١) **انظر:** «إحكام الأحكام» لابن حزم (٩١٧ / ٥)، «شرح الكوكب المنير» للفتوح (٤ / ٤٧٤)، «إرشاد الفحول» للشوكاني (٢٥٥).

(١٢) **انظر:** «الكامل» لابن الأثير (١٨٠ / ٢)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١٠٤ / ٤)، «مختصر سيرة الرسول» لابن عبد الوهَّاب (٢٨٥).

(١٣) أخرجه مسلَّم في «الفضائل» (١١٧ / ١٥) باب وجوب امتثال ما قاله شرعًا دون ما دَكَره صَلَّى الله عليه وسلَّم مِنْ مَعَايشِ الدنيا على سبيل الرأي، وابنُ ماجه في «الرهون» (٨٢٥ / ٢) باب تلقيح النخل.

(١٤) أخرجه البخاريُّ في «أحاديث الأنبياء» (٤٥٨ / ٦) باب قولِ الله تعالى: **﴿وَوَهَبْنَا لِذَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ أَلْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾** [ص]، وفي «الفرائض» (٥٥ / ١٢) باب: إذا ادَّعتِ المرأةُ ابناً، ومسلَّم في «الأقضية» (١٨ / ١٢) باب بيان اختلاف المجتهدين.

(١٥) «فتح الباري» لابن حجر (٤٦٥ / ٦).

(١٦) أخرجه البخاريُّ في «المظالم» (١٠٧ / ٥) باب إثم مَنْ خاصَمَ في باطلٍ وهو يعلمه، وفي «الشهادات» (٢٨٨ / ٥) باب مَنْ أقام البيئَةَ بعد اليمين، وفي «الحيل» (٣٣٩ / ١٢)، وفي «الأحكام» (١٥٧ / ١٣) باب موعظة الإمام للخصوم، و(١٧٢ / ١٣) باب مَنْ قُضِيَ له بحقُّ أخيه فلا يأخذه، و(١٧٨ / ١٣) باب: القضاء في قليل المال وكثيره سواءً، ومسلَّم في «الأقضية» (٤ / ١٢) باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة.

(١٧) «فتح الباري» لابن حجر (١٧٤ / ١٣).

(١٨) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤ / ٣١٩).

(١٩) أخرجه البخاري في «التفسير» (٨ / ٤٣٤ - ٤٣٥) باب قوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾

١١٧]طه]، ومسلم في «القدر» (١٦ / ٢٠٠) باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام.

(٢٠) **انظر:** «تحفة الأنيس» للمؤلف (١١٤).

(٢١) الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مُجمعون على أنّ الأنبياء وكذا أئمتهم معصومون من الوقوع في

صغائر الذنوب وكبائرها، [انظر: «عقائد الإمامية» لمحمد رضا المظفر (٥٣)، «عقائد الإمامية الاثنا

عشرية» لإبراهيم الموسوي الزنجاني (١ / ٤٠)].

(٢٢) «تفسير القرطبي» (١ / ٣٠٨).

(٢٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٠ / ٢٩٣).

(٢٤) «فتح الباري» لابن حجر (١٣ / ١٧٤) بتصرف.

(٢٥) المصدر السابق، الجزء والصفحة نفسهما.

(٢٦) أخرجه البخاري في «الدعوات» (١١ / ١٠٢) باب التوبة، ومسلم في «التوبة» (١٧ / ٦١)، من

حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢٧) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٠ / ٢٩٣).